

يحظر النشر حتى: 08:15 ص (بتوقيت دبي) / 04:15 ص (بالتوقيت العالمي)، 10 يوليو 2017

مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي

تحسن الظروف التجارية بقوة في شهر يونيو

دبي، 10 يوليو، 2017:

ازداد تحسن الظروف التجارية بشكل عام في القطاع الخاص غير المنتج للنفط في دبي في شهر يونيو، حيث سجل مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي - وهو مؤشر مركب معدل موسميًا تم إعداده ليقيم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط 56.5 نقطة، مرتفعًا عن أدنى مستوى سجله في سبعة أشهر في شهر مايو وهو 55.0 نقطة. وجدير بالذكر أن القراءة الأخيرة كانت أعلى من متوسط السلسلة على المدى البعيد (55.2 نقطة).

أما حسب القطاعات، فقد كان قطاع الجملة والتجزئة (الذي سجل مؤشره 58.0 نقطة) هو الأعلى أداءً، يليه مباشرة قطاع الإنشاءات (سجل المؤشر 57.4 نقطة). واجه قطاع السفر والسياحة (54.4 نقطة) أبطأ تحسن في الظروف التجارية.

تشير القراءة الأقل من 50.0 نقطة إلى أن اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط يشهد تراجعًا بشكل عام؛ وتشير القراءة الأعلى من 50.0 إلى أن هناك توسع عام. وتشير القراءة 50.0 إلى عدم حدوث تغير.

وتشمل الدراسة اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في دبي، مع بيانات قطاعية إضافية منشورة بخصوص قطاعات السياحة والسفر، والجملة والتجزئة، والإنشاءات.

في إطار تعليقه على نتائج مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي، قال تيم فوكس، رئيس قسم الأبحاث وكبير الاقتصاديين في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني:

"تدعم قراءة استطلاع 'مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي' لشهر يونيو رؤيتنا بأن اقتصاد دبي شهد نمواً بمعدل أسرع في النصف الأول من 2017 مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. ومن المرجح أن قطاع تجارة الجملة والتجزئة قد استفاد من زيادة إنفاق الأسر خلال شهر رمضان المبارك، والذي صادف شهر يونيو من هذا العام، في حين أن زيادة النشاط في قطاع الإنشاءات ربما تعكس تقدماً في عدد من مشاريع البنية التحتية في دبي."

النتائج الأساسية

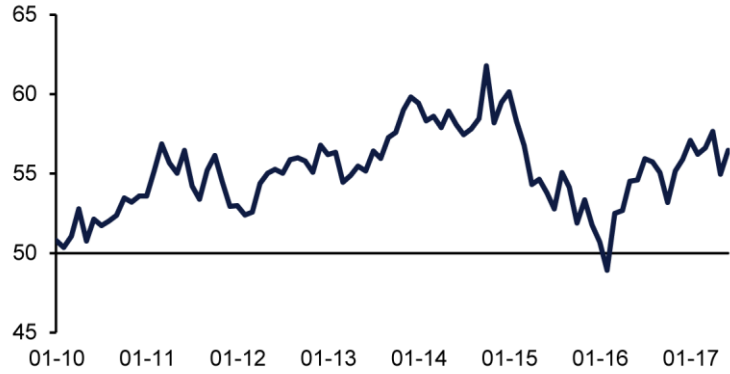
- مؤشر مراقبة حركة الاقتصاد بدبي يسجل 56.5 نقطة في شهر يونيو
- توسعات حادة في الإنتاج والطلبات الجديدة
- تجدد تراجع أسعار المنتجات

النشاط التجاري والتوظيف

جاء التحسن الإجمالي في أحوال القطاع الخاص في دبي ليعكس زيادة أخرى حادة في النشاط التجاري. وتسارع معدل التوسع مقارنة بمستوى شهر مايو الأدنى في سبعة أشهر وكان حاداً في مجمله. ووفق ما ذكرته الأدلة المنقولة، فقد ساهمت عدة عوامل مجتمعة في زيادة النشاط التجاري، وهي زيادة المشروعات والأنشطة الترويجية وتدفعات الأعمال الجديدة.

ارتفع معدل التوظيف خلال شهر يونيو، ليستمر بذلك الاتجاه المسجل خلال الأشهر الثلاثة السابقة. ورغم ذلك، فقد كانت وتيرة خلق الوظائف هامشية في المجمل. حيث سُجلت زيادة في أعداد الموظفين على مستوى قطاع الجملة والتجزئة لتعوض التراجعات التي شهدتها قطاع الإنشاءات وقطاع السفر والسياحة.

مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي
يُعدّل موسميًا، 50 = بدون تغيير



المصادر: بنك الإمارات دبي الوطني، IHS Markit

الأعمال الجديدة الواردة والتوقعات بخصوص النشاط التجاري

استمرت زيادة تدفقات الأعمال الجديدة للشهر السادس عشر على التوالي خلال شهر يونيو. وكان معدل التوسع أسرع من مستوى شهر مايو الأدنى في سبعة أشهر، ليطابق الاتجاه الذي شهدته الإنتاج. وأشارت الشركات المشاركة في الدراسة إلى أن زيادة الطلبات الجديدة قد اكتملت بتحسين مبادرات التسويق والتخفيضات بالعروض الترويجية.

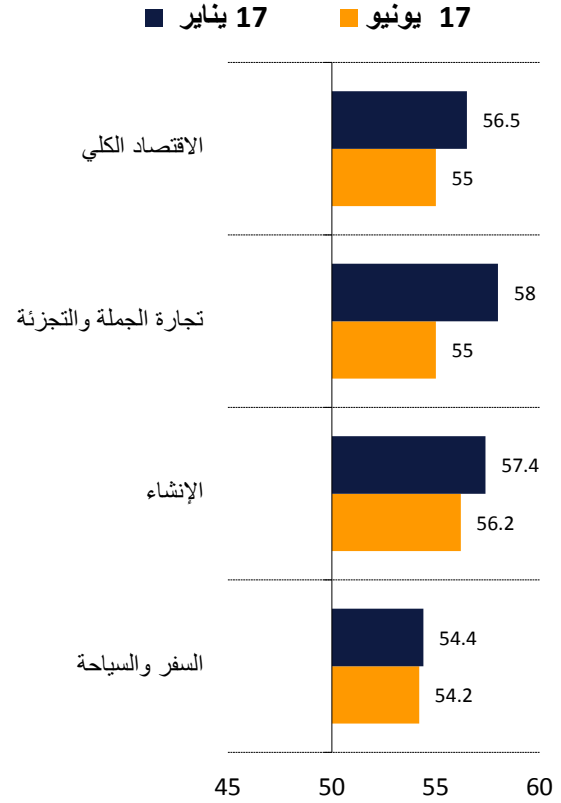
ورغم التحسنات الحادة في أحوال القطاعات الفرعية الثلاثة جميعها، شهد مستوى الثقة التجارية بشأن الاثني عشر شهرًا المقبلة تباطؤًا إلى أضعف مستوياتها منذ شهر أغسطس 2016. تتوقع الشركات زيادة جهود التسويق والمبيعات، إلى جانب تحسينات في الظروف التجارية إجمالاً ستؤدي إلى نمو الإنتاج في الـ 12 شهرًا المقبلة.

تكاليف مستلزمات الإنتاج ومتوسط الأسعار المفروضة

ارتفع تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج بعد أن شهر أدنى مستوى له في 14 شهرًا خلال شهر مايو، ووصل في شهر يونيو إلى أسرع مستوياته منذ شهر مارس. وشهدت القطاعات الفرعية الثلاثة التي شملتها الدراسة زيادة في تكاليف مستلزمات الإنتاج، يتصدرها في ذلك قطاع الجملة والتجزئة.

ورغم زيادة الضغوط التضخمية، شهد القطاع الخاص في دبي تجديدًا في تراجع أسعار المنتجات، بعد زيادة هامشية في شهر مايو. وكان القطاع الوحيد الذي خالف التوجه الهبوطي العام هو قطاع الإنشاءات. كما أفادت التقارير أن شركات قطاع الجملة والتجزئة والسفر والسياحة قدموا خصومات لجذب العملاء استجابة للأوضاع التنافسية الحادة.

مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي: ملخص القطاع
يُبيِّن مُعدَّل موسميًّا، 50 = بدون تغيير



لمصادر: بنك الإمارات دبي الوطني، IHS Markit

- النهاية -

سيتم نشر تقرير مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي التالي في 9 أغسطس 2017 الساعة 08:15 ص
(بتوقيت دبي)

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

تميم القنطار
أصدقاء بيرسون-مارسنتيلر
دبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: +9714 4507600
بريد إلكتروني: Tameem.Alkintar@bm.com

ابراهيم سويدان
نائب رئيس أول
رئيس إدارة الشؤون المؤسسية للمجموعة
بنك الإمارات دبي الوطني
هاتف: +9714 6094113 / متحرك: +971506538937
البريد الإلكتروني: ibrahims@emiratesnbd.com

جوانا فيكرز
اتصالات الشركة
Markit
هاتف: +44 207 260 2234
البريد الإلكتروني: joanna.vickers@ihsmarkit.com

ملاحظات للمحررين

يعتمد مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبيTM، والذي تنتجه شركة ماركيت، على البيانات التي يتم الحصول عليها عبر الإجابات على الاستبيانات التي يتم إرسالها إلى كبار المدراء التنفيذيين في ما يقرب من حوالي 600 شركة قطاع خاص، والتي تم اختيارها بعناية بالغة لتقدم تمثيلاً دقيقاً لهيكل دبي الاقتصادي، وتشمل قطاعات الصناعات والخدمات والتشييد والبناء والتجزئة.

اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP) وتعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر.

يعرض 'تقرير المؤشر الاقتصادي' لكل مؤشر من المؤشرات مؤشر "الانتشار". وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى "نفس القيمة". تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 نقطة إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 نقطة إلى الانخفاض.

إن مؤشر الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الإنتاج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15، مخزون السلع المشتراة - 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة. ومؤشر الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي يمثل مؤشراً مدرء المشتريات الرئيسي للإمارات العربية المتحدة.

لا تقوم مجموعة Markit بتعديل البيانات التي تستند عليها الدراسة بعد نشرها لأول مرة، ولكن قد يتم تعديل عوامل التعديل الدورية من آن لآخر بحسب الحاجة وهذا ما يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة دورياً.

نبذة عن بنك الإمارات دبي الوطني

بنك الإمارات دبي الوطني هو مجموعة مصرفية رائدة في منطقة الشرق الأوسط. كما في 31 مارس 2017 بلغ مجموع أصول المجموعة 452 مليار درهم (ما يعادل تقريباً 123 مليار دولار أمريكي). وتعتبر المجموعة رائدة في مجال تقديم الخدمات المصرفية الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي، ومساهماً رئيسياً في الصناعة المصرفية الرقمية على المستوى العالمي، وسجل البنك تنفيذ أكثر من 90 في المائة من التحويلات المالية والطلبات خارج فروع البنك.

وتقوم المجموعة بتقديم أعمال مصرفية رائدة للأفراد في الدولة من خلال شبكة فروعها التي تضم 222 فرعاً إضافة إلى 1013 جهاز صراف آلي وجهاز إيداع فوري في الدولة وفي الخارج. كما يمتلك بنك الإمارات دبي الوطني حضوراً قوياً في وسائل التواصل الاجتماعي ولديه عدد كبير من المتابعين، وهو البنك الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي يصنف ضمن الـ 20 المرتبة الأولى في تصنيف "Power 100"، الذي تعدّه "ذا فاينانشال براند". وتعتبر المجموعة اللاعب الرئيسي في مجال الأعمال المصرفية للشركات في الدولة وتقوم بتقديم الأعمال المصرفية الإسلامية والأسواق العالمية والخرزنية والاستثمارية والخاصة وإدارة الأصول وعمليات الوساطة. وقد قامت وكالة التصنيف الائتماني "موديز" بترقية تصنيف الودائع طويلة الأجل لبنك الإمارات دبي الوطني إلى (A3) وتقييمه الائتماني الأساسي إلى (ba1). وإلى جانب امتلاك البنك لمستوى عال من التمويل والسيولة، يعكس هذا التقييم مدى التحسن الذي طرأ على أداء البنك ومدى الصلابة التي اكتسبها. وتعمل المجموعة في الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية وسنغافورة والمملكة المتحدة ولديها مكاتب تمثيلية في الهند والصين وإندونيسيا. وتعتبر المجموعة من أكثر المؤسسات نشاطاً في المشاركة بأهم مبادرات التطوير والائمان في دولة الإمارات العربية المتحدة كما أنها تقوم بدعم مختلف المؤسسات التعليمية والبيئية والثقافية والخيرية والمجتمعية.

للمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.emiratesnbd.com

نبذة عن مجموعة IHS Markit (www.ihsmarkit.com)

تُعد مجموعة IHS Markit (ناسداك: معلومات) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجبل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من لشركات ولحكومات رئيسية، وتضم هذه القائمة 85 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً. يقع المقر الرئيسي لمجموعة IHS Markit في لندن وهي ملتزمة بتحقيق النمو المربح المستدام.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2017. جميع الحقوق محفوظة.

تؤول حقوق الملكية الفكرية لمؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي إلى مجموعة IHS Markit. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير تعتبر IHS Markit علامة تجارية مسجلة باسم IHS Markit Limited.